

حتى يمنعوا تسرب العقيدة إلى شعوبهم ولم يكتفوا بذلك بل خاصموه وناوشوه وأخذوا في الاعتداء على بلاده حتى يخنقوا هذا الدين في مهده، فكان لزاماً على الرسول – ودينه دين عالمي كما أسلفنا – أن يمنع الأذى، وأن يخير غير المسلمين في أحد أمور ثلاثة: أما اعتناق الإسلام فتكون لهم الحرية الكاملة والاستقلال الكامل، وأما دفع جزية مع بقائهم على دينهم فيصبحون في أمن وسلام، والجزية ليست سوى نفقات تحملها المسلمين الدفاع عنهم وصد أي عدوان على بلادهم، فإن لم يكن هذا ولا ذاك كانت الحرب، وهي حرب لا مناص منها بسبب تعدد الحوادث والاعتداءات من دولتين كانتا متاخمتين لبلاد العرب، وهما: دولة الرومان الشرقية المعبر عنها بدولة الروم، ودولة الفرس، وقد كانتا منغمستين في المظالم والاستبداد والاسترقاق والفوضى، وكانتا مع ذلك تبغيان القضاء على العقيدة الإسلامية والشر لا يطيق بقاء الخير بجواره.

هكذا كانت أسباب الحروب الإسلامية الأولى في عهد تطبيق قواعد الإسلام تطبيقاً صحيحاً فلم تكن الحروب غزواً أو طمعاً في ملك أو سلطان، وإنما هي رسالة لعقيدة يجب أن تسود العالم بالحسنى والموعظة الحسنة.

* * *

ولنرجع بعد ذلك إلى النقطة الثانية وهي الرق في الإسلام، فتقول إن الدين الإسلامي يمنع بصفة قاطمة النخاسة والاسترقاق بالمعنى الذي يفهمه الناس سواء في العصور القديمة أو الحديثة، الإسلام يمنع بتاتا اصطيات الزنوج أو غيرهم على النحو الذي درج عليه الناس قديماً وحديثاً، فلا يعمل ما عمله اليونان والرومان وغيرهم، ولا يجوز ما عملته وتعمله الأمم الحديثة المستعمرة.

لا يجوز الإسلام استرقاق أي إنسان عن هذا الطريق، مهما يكن لونه ومهما تكن عقيدته مسلماً كان أو غير مسلم، فالحرية مكفولة للجميع، وحرية الأديان للجميع، بشرط عدم محاربة الدعوة إلى الإسلام. وإنما يبيح الإسلام الرق في حالة واحدة: في حالة حرب عدوانية من عدو بعد إنذاره بقيام الحرب ضده